

Distr.: General  
23 April 2012  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢٧-٢ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت\*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من منظمة الكيانات المشتركة للأمريكتين، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

\* E/2012/100



الرجاء إعادة استعمال الورق

180612 180612 12-31004 X (A)



## البيان

في عام ٢٠٠٩، أطلقت الأمم المتحدة مبادرة لمساعدة الدول في تحقيق الحد الأدنى للحماية الاجتماعية على أساس العمل الكريم، والتماسك والاندماج الاجتماعيين، من أجل عوامة عادلة وشاملة. وفي عام ٢٠١١، أعد الفريق الاستشاري المعني بالحد الأدنى للحماية الاجتماعية، برئاسة ميشيل باشليه تقريراً ("تقرير باشليه") الذي أوصى باتباع ١٥ مبدأ لاتخاذ إجراءات فعالة، من بينها أنه ينبغي للدول تطوير أنشطتها من خلال إطار مؤسسي وافي مزود بموارد كافية من الميزانية، ومهنيين مدربين تدريباً جيداً، وقواعد للحكومة الفعالة، بمشاركة الشركاء الاجتماعيين والجهات الفاعلة ذات الصلة من المجتمع المدني والجهات المعنية لاستكمال الجهود التي تبذلها الدولة.

وتُجمع منظمة الكيانات المشتركة للأمريكتين، وهي منظمة من منظمات المجتمع المدني ذات مركز استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ عام ٢٠١١، جمعيات مشتركة من أكثر من ١٧ بلداً. وتدعم المنظمة مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية وقامت بتحليل المبادئ الواردة في تقرير باشليه البالغ عددها ١٥ مبدأً، ولاحظت أنه في الممارسة العملية، تتفق ٨ منها مع الخدمات التي تقدمها عادة الكيانات المشتركة لفروعها. ووفقاً لذلك، فإنها ترى أن هناك صلة مباشرة بين أهداف مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية والأهداف المقترحة كمواضيع للاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٢. وتعتقد أنه من غير الممكن تعزيز القدرة الإنتاجية والعمالة والعمل اللائق للقضاء على الفقر في سياق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والعاقل على جميع المستويات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ما لم نحقق تقدماً أيضاً في تطوير وتنفيذ حد أدنى للحماية الاجتماعية على صعيد عالمي.

وتخدم الكيانات المشتركة الصالح العام وتعزز الاقتصاد الاجتماعي من خلال التضامن. ولهذه الكيانات خبرة كبيرة في مجال تعزيز وتوفير معظم العناصر الموصى بها في تقرير باشليه. وأثبتت الدراسات التي أجريت وأفضت إلى تقرير باشليه أن البرامج المتواضعة مثل التحويلات المالية للمواطنين المسنين والأطفال لديها القدرة على الحد بشكل كبير من الفقر. وتسلسل الدراسات الضوء على فعالية اتباع استراتيجية ذات شقين لمكافحة الفقر المدقع: وضع حد أدنى للحماية الاجتماعية وتعزيز نظم الضمان الاجتماعي. وتوفر هذه الأدوات مزايا، مثل ضمان التوزيع الفعال للمنافع والخدمات في ظل تشريعات وطنية مناسبة مع ضمان الاستدامة المالية في سياق يعزز أيضاً العمل الكريم وتطوير المشاريع الصغيرة المستدامة.

وضرورة المشاركة في تحمل العبء الذي ينطوي عليه هذا الهدف هي ما استدعت التوصية الواردة في تقرير باشليه بضرورة أن تعمل الدول بشكل وثيق مع هيئات المجتمع المدني ذات الصلة (مثل الكيانات المشتركة)، نظرا لأنها تكمل الجهود التي تبذلها الدولة في هذا الصدد. ونظرا للإعتراف بالكيانات المشتركة كشركاء محتملين في مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية، فمن المناسب أن يوليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الاستعراض الوزاري السنوي في عام ٢٠١٢ هذا الاعتبار. لذلك، تطلب المنظمة التفضل بأن يتضمن إعلان الاستعراض الوزاري السنوي فقرة محددة لهذا الغرض و/أو توصية بإجراء دراسة خاصة عن دور الكيانات المشتركة بوصفها مكملات طبيعية للدولة من أجل تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في توفير عمالة كاملة ومنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع، بمن في ذلك النساء والشباب.